المحاضرة الثامنة: النظرية الكينزية – نظرية تفضيل السيولة-ة

فرضيات النظرية -الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الكينزية

01-فرضيات النظرية النقدية الكينزية:

من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكينزية، يمكن استنتاج أهم الفرضيات التي بنى عليها كينز نموذجه في الاقتصاد النقدي، والتي تختلف تماما على فرضيات الكلاسيك، ويمكن ايجاز لك في النقاط التالية:

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود؛
- اعتبر النقود عاملا مؤثرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيك الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي؛
- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، وإنما العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل الوطني؛
- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض والمتمثلة في المعاملات ودافع الاحتياط بالإضافة إلى دافع المضاربة؛
- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس التقليديون الذين يرون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الادخار والاستثمار؛
- كان لكينز الفضل في انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، وجاء بنظرية عامة للتوظيف إذ تعالج كل مستويات التشغيل؛ اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي، الاستثمار الكلي...؛
- طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

02-الانتقادات الموجهة لنظرية تفضيل السيولة:

لقد وجهت بعض الانتقادات لنظرية كينز في الطلب على النقود لأغراض المضاربة منها:

- أن فخ أو مصيدة السيولة هي حالة خاصة للطلب على النقود، ولا تحصل إلى في الظروف غير الاعتيادية كفترة الكساد الاقتصادي التي مر بها العالم في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين؛
- إن الطلب لأغراض المضاربة مبني على افتراض الاختيار بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بشكل نقدي أو على شكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا لأي مستثمر هي التنويع بالاحتفاظ المالي؛
- يعد تحديد كينز لسعر الفائدة من خلال نظرية تفضيل السيولة تفسيرا قصير الأجل، ويكون صحيحا إذا كان الدخل ثابتا ومستقرا، ولا يعد صحيحا في الأجل الطويل؛
- أهمل كينز عامل الادخار عندما اعتبر أن الفائدة هي مكافأة نتيجة التضحية بالسيولة، فمن دون الادخار لن يكون أصلا سيولة للتنازل عليها، وعليه فعنصر الادخار لا يمكن إهماله في أي نظرية للفائدة حيث لا يمكن الوصول لسعر فائدة توازني مستقر بدون أن يكون هناك توازن في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل الادخار والاستثمار.